الباب السابع

التجارة الخارجية

الباب السابع

التجارة الخارجية

أسباب قيام التجارة الخارجية (نظرية التجارة الخارجية):

أ- نظرية الميزة المطلقة:

تفيد هذه النظرية أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها من خلال ما يتوفر لديها من موارد طبيعية وعناصر إنتاج مقارنة بالدول الأخرى. وتنعكس هذه الوفرة في تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة.

مثال:

	وحدات عمل لإنتاج وحدة واحدة من القمح	وحدات عمل لإنتاج وحدة واحدة من السيارات
الدولة (أ)	١	٨
الدولة (ب)	٣	٦

تتمتع الدولة (أ) بميزة مطلقة في إنتاج القمح نظراً لأنها تنتجها بتكلفة أقل من الدولة (ب) ، (أي أنها تنتجها بكلفة أقل) بينما تتمتع الدولة (ب) بميزة مطلقة في إنتاج السيارات لأنها تنتجها بتكلفة أقل من الدولة (أ). لذلك تتخصص الدولة (أ) في إنتاج وتصدير القمح واستيراد السيارات من الدولة (ب) ، بينما تتخصص الدولة (ب) في إنتاج وتصدير السيارات واستيراد القمح من الدولة (أ).

ب- نظرية الميزة النسبية:

بموجب هذه النظرية فإن الدولة التي تتوفر لها كفاءة نسبية أكبر من الدول الأخرى في إنتاج سلعة معينة (مقارنة بكفاءة إنتاج سلع أخرى) تقوم بإنتاج وتصدير هذه السلعة واستيراد السلع الأخرى التي يكون إنتاجها منها أقل كفاءة نسبية. والمقصود بالكفاءة النسبية عدد الوحدات المنتجة من السلعة باستخدام وحدة واحدة من عنصر الإنتاج (العمل مثلاً) مقارنة بإنتاج سلعة أو سلع أخرى. أو بعبارة أخرى إنتاج وحدة واحدة من السلعة باستخدام عدد أقل نسبياً من عناصر الإنتاج مقارنة بإنتاج سلع أخرى.

مثال:

	وحدات قمح من وحدة عنصر إنتاج	وحدات سيارات من وحدة عنصر إنتاج
الدولة (أ)	٢	٤
الدولة (ب)	٤	١٠

يتضح في المثال أعلاه أنه بالرغم من أن الدولة (ب) تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، حيث تنتجها بتكلفة أقل من الدولة (أ) ، إلا أن الدولة (أ) تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السيارات حيث أنها تضحي فقط بوحدتين من السيارات مقابل وحدة واحدة إضافية من القمح (٤ سيارات / وحدتين قمح) بينما تضحي الدولة (ب) بوحدتين ونصف من القمح مقابل وحدة واحدة من السيارات ($\frac{١٠}{٤}$). ولذا فإنه من الأفضل أن تقوم الدولة (أ) بالتخصص في إنتاج السيارات وتصديرها إلى الدولة (ب) واستيراد القمح من الدولة (ب) ، والعكس صحيح بالنسبة للدولة (ب) ، حيث تقوم بإنتاج وتصدير القمح إلى الدولة (أ) واستيراد احتياجاتها منها.

منافع التجارة الخارجية:

- الاستفادة من مزايا تقسيم العمل والتخصص في إنتاج السلع بين الدول وما ينتج عن ذلك من تخفيض تكاليف إنتاج السلع.
- زيادة دخول المنتجين المصدرين للسلع ومن ثم زيادة مستوى الدخل القومي في البلد المصدر.
- زيادة رفاهية المستهلكين للسلع المستوردة من الخارج نتيجة ازدياد مستوى المنافسة في تبادل السلع بين الدول بسبب التجارة الخارجية.
- زيادة مستوى تشغيل الأيدي العاملة (زيادة مستوى التوظف في الاقتصاد) نتيجة زيادة مستوى إنتاج السلع بسبب زيادة مستوى تبادلها بين الدول.
- الاستفادة من ثمرات التطور التقني في إنتاج السلع التي تنعكس في تخفيض تكلفة إنتاجها ومن ثم تخفيض أسعارها وتحسين جودتها.
- يؤدي زيادة مستوى التجارة الخارجية بين الدول إلى اتجاه أسعار الموارد الاقتصادية كالعمل والمواد الخام إلى التساوي بين الدول مما يقلل من الحاجة إلى نقل (انتقال) هذه الموارد بين الدول.

معدل التبادل التجاري:

يعرف معدل التبادل التجاري بأنه كمية السلع التي تستوردها الدولة مقابل كل وحدة من السلع التي تصدرها إلى الدول الأخرى.

ويعبر معدل التبادل التجاري عن العلاقة بين مستوى أسعار الصادرات من السلع من الدولة ومستوى أسعار سلع وارداتها من الخارج ويتمثل بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

مضاعف التجارة الخارجية:

يعرف مضاعف التجارة الخارجية بأنه عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي في دولة ما نتيجة تغير معين في التجارة الخارجية، أي في صافي التعامل الخارجي للدولة.

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في حجم التجارة الخارجية}} = \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في صافي التعامل الخارجي}}$$

- لا تنسى يا أبو الشباب...

صافي التعامل الخارجي = الصادرات - الواردات

تلعب الصادرات دوراً (إيجابياً) في زيادة الدخل القومي من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي عن طريق الميل الحدي للاستهلاك. يشابه هذا الدور دور الزيادة في حجم الاستثمار (مضاعف الاستثمار) ودور الزيادة في الإنفاق الحكومي (مضاعف الإنفاق الحكومي) المشار إليها سابقاً. أما الواردات فتلعب دوراً (سالباً) في التأثير على الدخل القومي عن طريق الميل الحدي للاستيراد، حيث يمكن صياغة مضاعف التجارة الخارجية بدلالة كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد:

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{١}{(١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}) + (\text{الميل الحدي للاستيراد})}$$

$$= \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار} + \text{الميل الحدي للاستيراد}}$$

- ويعرَّف الميل الحدي للاستيراد بأنه الزيادة في الإنفاق على السلع المستوردة إلى بلد ما نتيجة الزيادة في الدخل القومي بوحدة نقدية واحدة.
- وكلما زاد مقدار الميل الحدي للاستيراد انخفض مضاعف التجارة الخارجية.
- بنما كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زاد مضاعف التجارة الخارجية.
- كلما زاد الميل الحدي للادخار انخفض مضاعف التجارة الخارجية.

الميزان التجاري:

يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما وارداتها. فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري.

- يمثل الميزان التجاري أحد مكونات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الدولة، الذي يعبر عن صافي حركة النقد الأجنبي من الدولة وإليها في وقت معين والذي يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

جدول ميزان المدفوعات

الجانب الدائن (متحصلات النقد الأجنبي)	الجانب المدين (مدفوعات النقد الأجنبي)
أ- الحساب الجاري: ١- الصادرات من السلع. ٢- الخدمات (العمليات غير المنظورة) مثل: - التأمين من قبل الشركات الوطنية. - خدمات الشحن من قبل الشركات الوطنية. - خدمات السفر والسياحة والعلاج وغيرها من قبل الشركات الوطنية.	▪ الواردات من السلع. ▪ التأمين من قبل الشركات الأجنبية. ▪ خدمات الشحن من قبل الشركات الأجنبية. ▪ خدمات السفر والسياحة والعلاج وغيرها من قبل الشركات الأجنبية.
ب- حساب رأس المال: ١- تحويلات رأس المال قصيرة الأجل إلى الدولة مثل: - مدفوعات الديون - ومستحقات الاستثمار قصير الأجل (كالأسهم والسندات) المستحقة لأطراف وطنية. - وتحويلات الأفراد والدول الأخرى إلى الدولة. ٢- تحويلات طويلة الأجل مثل: - الاستثمارات. - الديون طويلة الأجل الداخلة إلى الدولة.	▪ تحويلات رأس المال قصيرة الأجل من الدولة مثل: - مدفوعات الديون. - مدفوعات عوائد الاستثمار (كالأسهم والسندات) المستحقة لأطراف أجنبية. - وتحويلات الأفراد والدولة إلى الخارج. ▪ تحويلات طويلة الأجل مثل: - الاستثمارات. - الديون طويلة الأجل الخارجية من الدولة.

أسباب فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة:

- حماية السلع الوطنية من المنافسة الأجنبية كحماية الصناعات الناشئة.
- محاربة الإغراق التجاري عن طريق زيادة الضريبة الجمركية على السلع التي يثبت نية مصدريها الاغراقية في السوق الوطنية وذلك ببيع السلعة في السوق الوطنية بأقل من سعر بيعها (أو تكلفة إنتاجها) في بلد التصدير.
- معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الضريبة الجمركية على السلع المستوردة (أو بعضها) لتخفيض حجم الواردات من الخارج.

لاحظ أن قيمة الواردات تمثل جانباً مديناً في ميزان المدفوعات.

- زيادة حصيلة إيرادات الدولة، خاصة عندما يكون هناك عجز في الميزانية العامة.
- معاملة الدول التي تقوم بفرض أو زيادة الضريبة الجمركية على السلع المصدرة من الدولة بالمثل.